Border Violence Monitoring Network

ILLEGAL PUSH-BACKS AND BORDER VIOLENCE REPORTS

عربي

MARCH 2021 - BALKAN REGION

المحتويات

الملخص التنفيذي **3**

العامة **4**
شبكة التقارير 4
المنهجية 4
المصطلحات 4
الاختصارات 4

شائع في عنف الحدود **5**
ردود الفعل من كرواتيا على العائلات والقصر غير المصحوبين بذويهم 5
لعبة الانتظار 6
المخاطر القاتلة التي قدمتها ألعاب الشاحنات 7
الرسم البياني لإستخدام الطائرات بدون طيار الكرواتية 8
سمات السياج الحدودي الهنغاري 9
الإعادة القسرية من بلغاريا إلى تركيا 10

مستجدات الوضع **11**

اليونان **11**
حالة إعادة قسرية لقاصر استهلت طعنًا قانونيًا 11
وحشية الشرطة و حركة بلاتياس 11

كرواتيا **12**
تفجر الألغام يتسبب في الموت والإصابات 12

سلوفينيا **13**
تخريب نظام اللجوء من قبل قوانين جديدة أزمة 13

البوسنة والهرسك **14**
كوفيد 19 ومحاولة تأمين الصورة في المخيمات 14
الشرطة الحضرية في بيهاتش 15
حالة العنف الداخلي في بوسانسكا بوجنا 16

المجر **17**
المنظمات الدولية ونظام اللجوء المجري 17

إيطاليا **18**
كوفيد 19 و الوافدون الجدد 18

مسرد التقارير ، مارس 2021 **19**

هيكل الشبكة للاتصال **21**

ملخص تنفيذي

في مارس قامت شبكة مراقبة العنف عبر الحدود بتسجيل 31 حالة إعادة قسرية، مؤثرة بهذا على 671 شخصًا متنقلًا في البلقان. يبحث هذا التقرير في العنف المباشر وغير المباشر الذي يواجهه الناس عبر الحدود في المنطقة والطريقة التي تكيف بها تنفيذ القانون على الحدود لزيادة الانتهاكات ضد مجتمعات العبور. في الملف الشخصي، حيث قُتل أولئك الذين ماتو على الحدود والمناطق الداخلية الشهر الماضي - مباشرة بسبب عدم وجود ممر آمن إلى منطقة الاتحاد الأوروبي

يبحث هذا التقرير في انفجار لغم أدى إلى مقتل مجموعة من الناس كانوا يمشون على الأقدام في كرواتيا ، و تعد هذه الحوادث كثيرة وأيضا عمليات الإعادة القسرية على طرق النقل بالشاحنات عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.حيث يتطلب فهم كيفية إجبار الناس على السير في هذه المسارات المحفوفة بالمخاطر و الانتباه إلى استخدام المراقبة وأساليب الإعادة القسرية العنيفة. استنادًا إلى الحسابات المباشرة المسجلة في مارس ، يستكشف هذا التقرير استخدام المنشآت الأمنية الثابتة على السياج الحدودي الهنغاري ، والمراقبة المتنقلة عبر الطائرات بدون طيار على الحدود الكرواتية

يتم أيضًا تحليل اتجاهات التخوف والإبعاد ، مما يُظهر كيف يتخطى عنف الصدمة العنف الجسدي المباشر ، ويشكل تجارب الأطفال والأسر الشابة. يلقي التقرير نظرة على تجربة هذه المجموعات على الحدود الكرواتية ، ويلتقط أيضًا الطعن القانوني الذي قدمه قاصر ضد خفر السواحل اليوناني. تم أيضًا توثيق شهادات متعددة من عمليتي الإعادة القسرية من بلغاريا: واحد تم فيه دفع مجموعة عبور أولاً إلى اليونان ، ثم إلى تركيا لاحقًا ، وواحدة مباشرة من بلغاريا إلى تركيا

على مستوى السياسات ، وسعت التغييرات القانونية الأخيرة في سلوفينيا السلطات التي يمكن حشدها ضد مجتمعات العبور التي تدخل البلاد. في سياق تضييق عدد الوافدين إلى إيطاليا ، وتشديد ممارسات الصد عبر كرواتيا ، يمثل هذا منعطفًا مقلقًا في ضبط الأمن على طريق البلقان الغربي. في هذه الأثناء في المجر ، يخضع امتداد نموذج "الأزمة" هذا لمزيد من التحليل في ضوء الحكم الأخير للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمشهد المتغير للمنظمات الدولية العاملة انطلاقا من بودابست

بعد أكثر من عام من تنفيذ عمليات الحجر الصحي الأولى في جميع أنحاء أوروبا ، فإن الوضع المتدهور لـ كوفيد 19 في المخيمات في البوسنة والهرسك وجزر بحر إيجة هو تذكير بالتجربة المتباينة للوباء. في مارس / آذار ، اتسمت الظروف في مختلف مواقع العبور - من أثينا إلى كانتون أونا سانا - بشرطة حضرية عنيفة ومضايقات للمجتمعات المحتقرة والمشردة. في الشهر الذي نشرت فيه شبكة مراقبة العنف عبر الحدود شهادتها رقم 1000 ، من الواضح للأسف أن الممارسات على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تظل عدوانية باستمرار للأشخاص المتنقلين ، سواء في الاستخدام المنهجي لعمليات الإعادة القسرية والعنف الذي يحصل داخل حدود الدولة

Border Violence
Monitoring Network

العامة

شبكة التقارير

شبكة مراقبة العنف عبر الحدود هو مشروع تعاوني بين العديد من المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية العاملة على طول طريق غرب البلقان واليونان ، لتوثيق الانتهاكات على الحدود الموجهة نحو الأشخاص المتنقلين. يمتلك الأعضاء مشتركة على قاعدة بيانات شبكة الإنترنت، تُستخدم كمنصة لجمع الشهادات عن عمليات الإعادة القسرية غير القانونية التي يتم جمعها من خلال المقابلات

المنهجية

تعزز العملية المنهجية لهذه المقابلات الاتصال الاجتماعي الوثيق الذي لدينا كمتطوعين مستقلين مع اللاجئين والمهاجرين لرصد عمليات الإعادات القسرية المتعددة عبر حدود. عندما يعود الأفراد بإصابات كبيرة أو قصص عن سوء المعاملة ، سيجلس أحد متطوعينا الذين يبلغون عن العنف معهم لجمع شهادتهم. على الرغم من أن مجموعة الشهادات نفسها عادة ما تكون مع مجموعة لا تزيد عن خمسة أشخاص ، إلا أن مجموعات الرد التي يمثلونها يمكن أن تتجاوز 50 شخصًا. لدينا إطار موحد لهيكل المقابلات الذي يجمع بين جمع البيانات الثابتة (التواريخ ، والمواقع الجغرافية ، وأوصاف الضابط ، وصور الإصابات / التقارير الطبية ، وما إلى ذلك) مع سرد مفتوح للإساءة

المصطلحات

يُعد مصطلح "الإعادة القسرية" عنصرًا رئيسيًا في الموقف الذي ظهر على طول حدود الاتحاد الأوروبي (المجر وكرواتيا) مع صربيا في عام 2016 ، بعد إغلاق طريق البلقان. و يوصف الإعادة القسرية أو الطرد غير الرسمي (بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة) لفرد أو مجموعة من دولة إلى دولة أخرى. وهذا يتناقض مع مصطلح "الترحيل" الذي يتم في إطار قانوني و قد أصبحت عمليات الإعادة القسرية جزءًا مهمًا ، وإن كان غير رسمي من نظام الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى

الاختصارات

البوسنة والهرسك - BiH
كرواتيا - HR
صربيا - SRB
سلوفينيا - SLO
رومانيا - ROM
المجر - HUN
الاتحاد الأوروبي - EU
إيطاليا - ITA
ألبانيا - ALB
مقدونيا الشمالية - MNK
اليونان - GRC
تركيا - TUR

شائع في عنف الحدود

الإعادة القسرية من كرواتيا ضد العائلات والقصر غير المصحوبين بذويهم

خلال الأشهر الماضية ، شهدت المنظمات الأعضاء في شبكة مراقبة العنف عبر الحدود العاملة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وصولًا متزايدًا للعائلات و القصر غير المصحوبين ، خاصة من أفغانستان. في معظم الحالات تصل العائلات ، بما في ذلك الأطفال الصغار جدًا والرضع ، من المخيمات في اليونان ، حيث أدى التأخير في إجراءات اللجوء الخاصة بهم أو الانتظار اللامتناهي لمطالب لم شمل الأسرة إلى مواصلة رحلاتهم مباشرة إلى أوروبا الغربية. ومع ذلك ، في معظم الحالات ، تجد هذه العائلات والقُصر غير المصحوبين أنفسهم عالقين في شمال غرب البوسنة والهرسك

مع هذا التحول الديموغرافي ، كان هناك أيضًا ارتفاع في حالات الإعادة القسرية للمجموعات بما في ذلك العائلات أو القصر غير المصحوبين بذويهم (انظر 6.1 & 6.2)، المجلس الدنماركي للاجئين وأفاد أن هذا الاتجاه قد ازداد خلال ربيع 2021. تختلف تجربة القاصرين باختلاف الحالات. في حين أن الأطفال الصغار جدًا نادرًا ما يتعرضون للعنف الجسدي ، فإنهم غالبًا ما يكونون شهودًا على أفعال وحشية ومهينة جدًا تُرتكب ضد والديهم / الأوصياء عليهم. في واحدة الأكاديمية من مارس 2021، عقدت البالغ من العمر عشرة ثلاث سنوات وشاهدت كضابط شرطة الكرواتي سكينا لالحلق والدهما، وتهدد بقتله (انظر 6.12).وبحسب ما ورد ضرب الضابط والدهما على رأسه مرتين بمقبض السكين. عندما بدأ الأطفال في الصراخ والبكاء طلب منهم أحد الضباط أن "يصمتوا". في ضوء هذه الحوادث ، غالبًا ما يقوم الآباء بالإبلاغ عن صعوبة الأطفال في النوم طوال الليل ، وكما تم استكشافه في شبكة مراقبة العنف عبر الحدود الصادر في تقريرنوفمبر، فإن التأثير الدائم لهذه الأحداث الصادمة يمثل عنفًا بطيئًا يمتد إلى ما بعد الإرجاع القسري نفسه

وفي الوقت نفسه ، غالبًا ما يتعرض القاصرون غير المصحوبين بذويهم ، الذين تتراوح أعمارهم بين سن المراهقة المبكرة ومنتصفها إلى عنف مباشر أكثر. بموجب القانون الأوروبي لا ينبغي رفض دخول الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم إلى أي بلد. ومع ذلك ، وصفت إحدى الحالات المسجلة في مارس الطريقة التي تم بها إبعاد خمسة قاصرين غير مصحوبين بذويهم ، على الرغم من أن الضباط الكروات كانوا على علم بعمرهم (انظر 6.3). تضمنت عملية الإيقاف وضعهم منبطحين على الأرض والضرب بالهراوات قبل إجبارهم على النزول في نهر كورانا. و في مثل هذه الحالات ، يتم دمج القاصرين عمدًا مع البالغين في مجموعة العبور لتسهيل إستعمال العنف ضدهم ، لكن تأثير هذه الهجمات على الشباب يأخذ أبعادًا إضافية ، ويشكل جزءًا من تجربة الأحداث الخاصة بهم

نشر مركز دراسات السلام ، العضو في شبكة مراقبة العنف عبر الحدود ، تقريرًا في عام 2020 يفحص كيف يمكن أن يكون للتعرض المتكرر لأحداث الصدمة أثناء الطفولة آثار ضارة على الدماغ والجهاز العصبي. علاوة على ذلك ، فإن الافتقار إلى الأماكن الآمنة والحركة المستمرة يؤديان إلى تفاقم الصدمة يعيق الشفاء ، الأمر الذي له آثار غير مباشرة على الأفراد والفئات الاجتماعية والعائلات. تعد تجارب القاصرين والعائلات الشابة غير المصحوبين جزءًا من مجموعة واسعة من الصدمات التي تؤثر على الأشخاص في الحدود الكرواتية. في حين أنه لا ينبغي أن يتعرض أي شخص لهذه الانتهاكات ، إلا أن معاملة هاته الفئة العمرية بهذا الشكل يمكن أن يكون ضار بشكل خاص

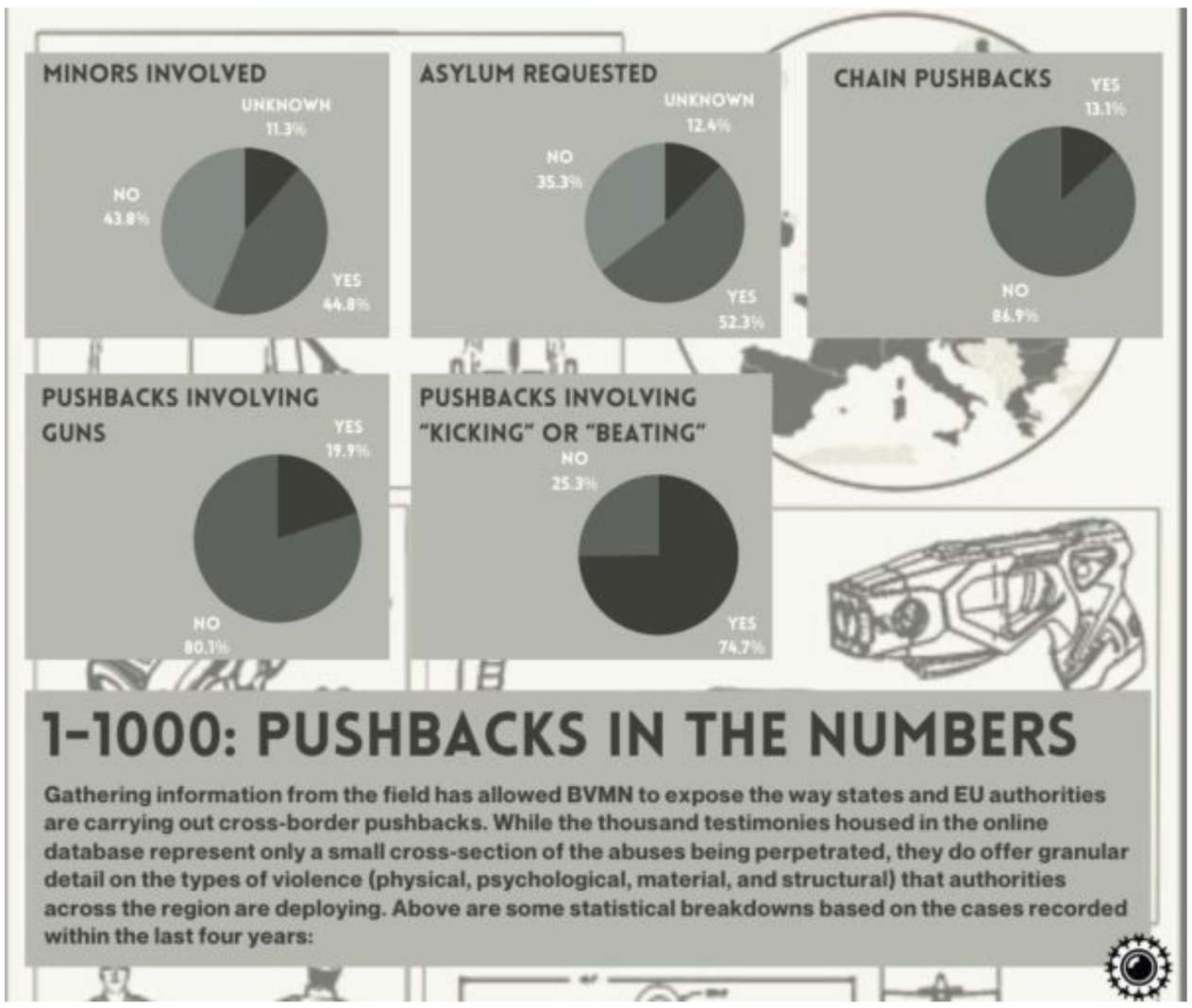

حول الانتهاكات في عمليات<(المصدر:مخطط معلوماتي الإعادة BVMN يحاول>(

لعبة الانتظار

العديد من الأشخاص من مجتمع العبور لا يمضون أي وقت[في كرواتيا أثناء تنقلهم ، بسبب محدودية الوصول إلى اللجوء وخطر عنف الشرطة. ولكن كان هناك ارتفاع في الآونة الأخيرة في عمليات الإعادة من المنطقة الحدودية المباشرة حيث تتواجد العائلات التي تعبر من البوسنة والهرسك مباشرة إلى الشرطة الكرواتية لطلب اللجوء

كان هذا الاتجاه في النقل والمعاودة مدفوعًا بأسباب متعددة. أولاً ، يُعد طول الرحلات إلى سلوفينيا أو إيطاليا عائقًا كبيرًا أمام حركة المجموعات التي لديها أطفال صغار. وفي الوقت نفسه ، بالنسبة للآخرين ، أدى الانفصال عن عائلاتهم خلال عمليات الإعادة القسرية السابقة إلى محاولات متعددة لإعادة دخول كرواتيا ولم شملهم مع أقاربهم في مراكز اللجوء. ولكن في حين أن الشرطة الكرواتية مفوضة بتلقي طلبات الحماية الدولية ، فإن سنوات من الأدلة التي جمعتها شبكة مراقبة العنف عبر الحدود أظهرت أن عمليات الرفض غير القانونية هي النهج الافتراضي الذي يتبعه تطبيق القانون
سجلت تجربة مجموعة من العائلات التي سارت طوال الليل (حوالي 10 كيلومترات) إلى داخل كرواتيا قبل الاتصال بالسلطات لطلب اللجوء (أنظر 6.2). في هذه المناسبة ، اتصلوا بالشرطة باستخدام الهاتف. عندما جاءت الشرطة ، تم تجاهل طلب اللجوء. أخذ الضباط وفحصوا الهاتف الذي تم استخدامه للاتصال بهم ، قبل إعادتهم إلى مكان يبعد حوالي 25 كيلومترًا أو أكثر من حيث بدأوا. و تذكر الأسرة في هذه الحالة أنها حاولت تقديم طلبات لجوء متعددة بهذه الطريقة ، إما عن طريق الاتصال بالشرطة أو الاتصال بهيئات مثل المنظمة الدولية للهجرة <اي او ام> . وبحسب ما ورد في هذه الحالات ، تم سؤال الأسرة عن مكانها ، وعندما وصلت الشرطة تم إعادتهم إلى البوسنة والهرسك

وفي حادثة أخرى ، دخلت مجموعة إلى كرواتيا وانتظرت على طريق رئيسي بالقرب من منطقة <مليافيك> حتى عثرت عليهم الشرطة (انظر 6.12). أظهر المدعى عليه للضباط نسخًا من الوثائق التي كانت بحوزة زوجته وطفله الذين تم استضافتهم بالفعل في مركز اللجوء في زغرب. ومع ذلك ، تجاهلت الشرطة الكرواتية طلبه ودفعت المجموعة بعنف إلى البوسنة والهرسك بالقرب من معسكر ميرال

في حين أن هذه المحاولات القصيرة تخفف إلى حد ما المحنة الجسدية المتمثلة في المشي لمئات الكيلومترات من خلال هذه المحاولات القصيرة ، إلا أن الناس لا يزالون يواجهون الاستبعاد العنيف من حق اللجوء . سواء كنت تقترب من الشرطة الكرواتية أو لا ، فإن احتمالية الطرد هي نفسها. ككل الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي

Maljevac - مليافيك
IOM - اي او ام

المخاطر القاتلة التي تمثلها ألعاب الشاحنات

الشاحنة التي انقلبت في كرواتيا ، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص
<(المصدر: Ivica Galovic / PIXSELL / Picture-alliance)>

حين أن غالبية عمليات الإعادة القسرية التي أبلغت عنها شبكة مراقبة العنف عبر الحدود تصف إبعاد الأشخاص الذين يعبرون الحدود سيرًا على الأقدام ، إلا أن هناك العديد من الوسائل الأخرى لعبور حدود الاتحاد الأوروبي التي يستخدمها مجتمع الهجرة. تعكس هذه الوسائل المستويات المتزايدة للمراقبة وعنف الشرطة الذي يحتاج الناس إلى تجنبه ، والمسافات الشاسعة التي يحتاجها الناس للسفر دون أن يتم اكتشافهم والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة بسبب امتداد سلسلة عمليات الإعادة

غالبًا ما تُستخدم طرق النقل أو النقل بالشاحنات للتنقل عبر الحدود وتجاوز البلدان التي يكون فيها الوصول الى اللجوء محدودًا. ومع ذلك ، في الشهر الماضي ، سلطت الحالات من سلوفينيا وكرواتيا واليونان الضوء على المخاطر الجسدية للأشخاص الذين يركبون الشاحنات من أجل عبور الحدود كالسقوط و الإختناق

في إحدى الحالات المسجلة في مارس / آذار ، تمكنت مجموعة كانت على متن شاحنة كبيرة في صربيا من استعادة منطقة صناعية بالقرب من زغرب ، كرواتيا. ولكن عندما خرجت المجموعة من منطقة الشحن في الشاحنة ، هاجمهم بعض عمال المصانع الذين اتصلوا أيضًا بالشرطة. عندما وصل الضباط شاركوا في عملية الضرب مع العمال (انظر 4.1). تم بعد ذلك طرد المجموعة إلى صربيا ، في عملية إعادة قسرية قاسية عبر الحدود بالقرب من باتروفسي ، حيث تم أخذ أكياس النوم والمعاطف وربطة الحذاء والأدوية الخاصة بالمجموعات

تم تسجيل حالة أخرى حيث تم تنبيه فيها تنفيذ القانون من قبل موظفي النقل في مارس من سلوفينيا (انظر 3.1). تم إخلاء المجموعة من بالشاحنة بالقرب من مدينة كوزينة ، حيث تعرضوا لإساءات معادية للإسلام من طرف موظفي النقل ، ثم تعرضوا بعد ذلك إلى إرجاع قسري عنيف متسلسل إلى صربيا. كما تضررت مجموعة أخرى لسلسلة مماثلة من الإعادة القسرية من معبر أوبريتشي الحدودي ، حيث تعرضت المجموعة للضرب من قبل الشرطة بعد أن تم اكتشافها بواسطة ماسح شاحنة (انظر 5.2). هذا النوع من العنف ليس منعزلاً عن طرق النقل البري بالشاحنات ، وفي مارس / آذار ، شاركت شبكة مراقبة العنف عبر الحدود أيضًا تقريرًا عن تعرض شخص للهجوم بعد نزوله بشاحنة على خط العبارات المسمى بـ سوبر فاست الرابط بين اليونان وإيطاليا. حيث يُظهر انتشار هاته الحالات انه عبر مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن الضوابط المكثفة على طرق النقل تغذي مباشرة عمليات الإعادة القسرية العنيفة

إلى جانب الاعتداءات وعمليات الإعادة القسرية غير القانونية ، فإن طبيعة الإختباء و الركوب في الشاحنات تشكل أيضًا مخاطر كبيرة من حيث الاختناق وحوادث المرور على الطرق. أظهرت حالات متعددة من جميع أنحاء أوروبا الطريقة المميتة التي تحصد بها طرق النقل بالشاحنات هذه الأرواح ، مع وفاة سبعة أشخاص في حاوية متجهة من صربيا إلى باراغواي حيث كان مجرد أحد أحدث الأمثلة. وفي الشهر الماضي في كرواتيا قتل أربعة أشخاص آخرين عندما تحطمت شاحنة على الطريق السريع وسحقت الشحنة بهم. كما أصيب ما تبقى من مجموعة العبور بجروح خطيرة أثناء رميهم من تحت الحطام. هذه الوفيات والإصابات التي يمكن تجنبها هي بمثابة تذكير قاتم بنظام الحدود القاتل الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي

إن انتشار هذه [المآسي التي يمكن تفاديها عبر الحدود المتعددة يظهر عدم وجود وسائل آمنة وقانونية لدخول مجتمعات العبور. كما يشير عدم الاستجابة لهذه الوفيات إلى تواطؤ السلطات في الحفاظ على أنظمة الهجرة المتشددة. في مقال صدر مؤخرًا ، هارشي واليا أشارت إلى وفاة الأشخاص أثناء العبور على أنها "عمليات قتل على الحدود" ، وهو مصطلح يشير بشكل مناسب إلى وجود الجاني. حقيقة أن الناس يستمرون في الموت أو يتم إعادتهم بعنف ليس نتيجة ثانوية ، بل نية لنظام الحدود في الاتحاد الأوروبي يُظهر< واتس مور> الطريقة التي انتشرت بها عمليات الإعادة القسرية من المناطق الحدودية المباشرة إلى المناطق الداخلية والتجارية (مثل طرق النقل) الطريقة التي انتقل بها العنف ضد الأشخاص أثناء التنقل من الدولة إلى المجالات العامة

ميزات السياج الحدودي المجري

شهادات شبكة مراقبة العنف عبر الحدود خلال الشهرين الماضيين أعطت مزيدًا من الأفكار حول الطريقة التي يعمل بها السياج الحدودي المجري كأداة للعنف والمراقبة والقمع . تم بناء الحاجز لأول مرة في عام 2015 ، ويمتد على طول 175 كيلومترًا بين حدود المجر وصربيا ، ويشكل الحاجز قطعة معمارية مادية ورمزية داخل تأمين حدود الاتحاد الأوروبي. يوضح الانتباه إلى الوظائف المختلفة لهذا التثبيت الحدودي الثابت أنه بعيد عن "مجرد سياج" ، ولكنه يجسد تعدي المراقبة التكنولوجية في عمليات العنف على الحدود

يتكون الحاجز نفسه من سياجين ، يبلغ ارتفاعه أربعة أمتار ، ويتضمن لفات من الأسلاك الشائكة. تم تصميمه لمنع العبور وبالنسبة لأولئك الذين يجب أن يخاطروا بعبوره ، فإن خطر الإصابة الخطيرة موجود دائمًا في الحسبان. في حادث في أوائل مارس (انظر 1.1) ، حيث يصف أحد المستجيبين السقوط من السياج الأول وكسر ساقه عند الهبوط. مثل هذه الإصابات التي قمنا بذكرها سابقا إلى جانب قطع الأسلاك الشائكة ، هي تجارب شائعة لأولئك الذين ليس لديهم خيارات قانونية للدخول إلى المجر من صربيا. كما هو موضح في تقرير فبراير، فإن العلاج في المستشفى من هذه الإصابات لا يمثل تأجيلا لعمليات الإعادة القسرية ، وقد تم وصف المدعى عليه بأنه نُقل إلى صربيا على الرغم من حاجته إلى مزيد من العلاج

إلى جانب هذا القمع العنيف ، تم تصميم السياج أيضًا لجعل عمليات الإزالة غير القانونية أكثر فعالية. عمليات الإعادة القسرية من المجر هي عمليات مكثفة تنفذها مجموعة متنوعة من أقسام الشرطة والأفراد العسكريين الذين يعملون في منطقة الحدود ، إلى جانب مجموعات الأمن والحراسة الخاصة. تتمثل إحدى وظائف الحاجز في توصيل الوحدات المتنقلة من هذه السلطات المنتشرة على طول الطريق في سيارات الدوريات وأبراج المراقبة والمحطات الحدودية. يتم تحقيق ذلك من خلال طريق خدمة الذي يمتد بين السياجين. يعمل الطريق كطريق للوصول السريع لضباط القبض (انظر) ونقل مجموعات مجتمع العبور المأسورة و إعادتهم قسريا و قد تم تنبيه السلطات الهنغارية إلى عمليات العبور من خلال شبكة من الكاميرات وأجهزة الاستشعار الحرارية، وتشير الشهادات الأخيرة إلى أن المستجيبين سمعوا إنذارات تنطلق عندما كانوا على مقربة من السياج

بعد التخوف ، تتغذى شبكة من البوابات الصغيرة على الطريق الأمني ، مما يسمح للضباط المجريين بتنفيذ عمليات إرجاع قسرى جماعى إلى الأراضى الزراعية الصربية على الجانب الآخر من الحدود. في هذه البوابات، وضباط وغالبا ما تستخدم الكاميرات المحمولة لتسجيل عملية الإعادة القسرية ،ولكن الإشارة إلى شهادة حديثة أيضا إلى المتكلم نظم الثابتة التي تلعب الرسائل آليا بلغات متعددة مثل العربية والبشتو والأوردو

عندما اقتربنا من مكبرات الصوت ، صوت يخاطبنا و يقول لا تأتي ، ارجع

تقرير لرويترز من 2017 يؤكد حقيقة أنه تم تركيب و وضع المكبرات الصوتية الواقعة على طول السياج الحدودي من أجل أمر المجموعات المتنقلة بالعودة بواسطة هذه الرسائل الآلية التي وجهت طالبي اللجوء نحو مناطق العبور. ومع ذلك مناطق العبور هاته تعتبر مغلقة منذ مايو 2020 و أيضا الوصول إلى اللجوء وإغلاق داخل المجر، تساعد عمليات النقل هذه فقط في إعادة التأكيد على العلاقة الطردية بين أنظمة الحدود الآلية عالية التقنية وحرية الحركة

رسم بياني لاستخدام الطائرات بدون طيار في كرواتيا

نموذج
4x eRIS III
المصدر
:Davor Pongračić / CROPIX معوقات

منذ إغلاق الممر الإنساني ، استثمرت كرواتيا على نطاق واسع في معدات المراقبة لمراقبة المعابر من البوسنة والهرسك وصربيا. على عكس النموذج المجري ، الذي يعتمد بشكل أكبر على التقنيات التي تتمحور حول الحاجز الحدودي المادي ، ركزت كرواتيا على المزيد من معدات الكشف المتنقلة، مثل طائرات الهليكوبتر وأجهزة استشعار التصوير الحراري المحمولة ، عبر الحدود و المناطق الداخلية للعثور على مجموعات عبور وتوجيه قوات الشرطة إلى مواقعها. كانت إحدى النقاط المركزية في هذه الترسانة هي الأسطول الآخذ في التوسع من الطائرات بدون طيار

تؤكد الشهادة التي شاركتها شبكة مراقبة العنف عبر الحدود في مارس / آذار استخدام الطائرات بدون طيار مؤخرًا في العمليات الحدودية (انظر 6.7)، حيث ذكر المستفتى أنهم سمعوا أن الجهاز يحلق في سماء المنطقة في كرواتيا. E71 قبل التقاطه بالقرب من الطريق السريع يرتبط هذا بالعديد من روايات الشهود الأخرى التي تستشهد بطائرات بدون طيار أثناء الاعتقال ، وقد تم تجميع العديد منها في تقريره الأخير لتقرير الأمم المتحدة وأيضا المواضيع حول العرق والحدود والتكنولوجيا الرقمية. تابع الباحث مفتوح المصدر وصديق شبكة مراقبة العنف عبر الحدود <جاك ساپوك> على نطاق واسع تطور الطائرات بدون طيار ودورها في اكتشاف مجموعات العبور في كرواتيا. واحدة من أحدث عمليات الشراء التي أجرتها وزارة الداخلية الكرواتية (ام يو پي) هي الطائرة بدون طيار طويلة المدى <فوور اكس إيريس ثريي >، التي بناها< كينع اي سي تي / پلانيت ناين> و <:يريكسون نيكولا تسلا> و كما يقول <ساپوك>

بواسطة <فوور اكس إيريس ثريي > يمكن تحديد الأشخاص على بعد 10 كم في النهار و 3 كم في الليل مع سرعة طيران قصوى تبلغ 130 كم / ساعة. علاوة على ذلك ، فقد تم تصميمه لإرسال رابط فيديو مباشر إلى مركز التنسيق الوطني في زغرب

لقلقد كان لتنسيق قدرات الكشف هذه مع أساليب الشرطة التقليدية تأثير صارخ على السرعة والتكرار الذين يمكن للسلطات الكرواتية اعتراض مجموعات العبور. كما هو الحال مع نسبة عالية من التقارير التي سجلتها شبكة مراقبة العنف عبر الحدود من كرواتيا ، تتبع مشاهدات الطائرات بدون طيار بانتظام مستويات شديدة من الانتهاكات من طرف الضباط القادمين. يمكن رؤية أمثلة على هذا التبادل بين المراقبة والعنف المطبق في الحوادث التي تعرض فيها المحتجزون للاختناق أو استهدافهم برذاذ السي-إس من قبل الشرطة الكرواتية

مقالة حديثة في صحيفة الغارديان بقلم أندريه بوبوفيتشيو كما قدمت نقدًا للتكنولوجيا باعتبارها تعزيزًا للعنف على الحدود. بالنظر إلى "بطارية" الطائرات بدون طيار وغيرها من معدات المراقبة المستخدمة في كرواتيا والمجر وصربيا ، وجد بوبوفيتسيو أن أجهزة الكشف كانت تستخدم كسلاح من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضد الأشخاص أثناء التنقل. وفقًا لبيان صادر عن مفوضية الاتحاد الأوروبي في يناير، تلقت كرواتيا وحدها في السنوات الخمس الماضية 109.23 مليون يورو من صندوق الأمن الداخلي من أجل "حماية وإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل أفضل". مع هذه المبالغ الهائلة من الأموال التي يتم تحويلها إلى أمن عالي التقنية ، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان الشنيعة ، يمكن اعتبار هذه الأموال بمثابة عامل نسبي مباشرة لعنف الشرطة

جاك ساپوك - Jack Sapoch
ام يو پي - MUP
يريكسون نيكولا تسلا - Erickson Nikola Tesla
كينع اي سي تي / پلانيت ناين - King ICT / Planet IX
فوور اكس إيريس ثريي - 4x eRIS III

من بلغاريا إلى تركيا

عمليات الإعادة القسرية في المنطقة الثلاثية الحدودية بين بلغاريا واليونان وتركيا (المصدر: BVMN الموجودين على أراضيها.)

هذا الشهر ، تلقت شبكة مراقبة العنف عبر الحدود خمس شهادات من طرف أشخاص تعرضوا للإعادة القسرية من بلغاريا: اثنتان منهم متسلسل في العاشر من مارس من بلغاريا إلى اليونان (انظر 10.2)، ثم اليونان إلى تركيا ، وثلاثة آخرون تمت إعادتهم مباشرة من بلغاريا إلى تركيا في 15 مارس (انظر 11.2). في كلا الحادثين ، وصف المجيبون تعرضهم للعنف وسوء المعاملة من قبل السلطات أثناء الاحتجاز ، وكذلك أثناء الإعادة القسرية بحد ذاتها

في 10 مارس / آذار ، قُبض على 55 شخصًا في بلغاريا بالقرب من منطقة فلاشي بول ، من قبل ستة ضباط شرطة بلغاريين يرتدون زيًا أزرق مكتوبًا على أكتافهم "الشرطة". أخذت الشرطة جميع المتعلقات من كل فرد في المجموعة ووضعتها في مؤخرة السيارات حيث قاموا بالاعتداء على أفراد المجموعة بركلهم وضربهم على طول الطريق. سارت المجموعة مشيا لأقل من 30 دقيقة ، في البداية على طريق معبد ثم على طريق غير معبد وبقيادة سريعة. و عندما طلبت المجموعة اللجوء طلب الظابط منهم إلتزام الصمت، قال المستجيب

لم يسمحوا لنا بالتحدث كثيرًا ، لكننا طلبنا أن يتم نقلنا إلى المخيم ، لكنهم لم يقبلوا وأخذونا إلى الحدود و أخذو كل ممتلكاتنا. حيث بدأوا بالصراخ بعد أن أخذوا كل شيء منا وظلوا يقولون "اذهب اذهبوا

في اليونان ، سارت مجموعة العبور بعد ذلك لمدة ثلاثة أيام حتى وصلوا إلى ميكرو ديريو، حيث تم القبض عليهم ليلا من قبل ثلاثة ضباط. ثم نُقلت المجموعة العابرة إلى موقع احتجاز في وسط قرية صغيرة ، حيث تم بالفعل اعتقال أكثر من 100 شخص. في اليوم التالي ، نُقل حوالي 60 شخصًا منه في المرة الواحدة على متن شاحنة عسكرية كبيرة إلى منطقة غابات على طول نهر إفروس / ميريتش ، حيث قابلهم عشرة ضباط مسلحين ببنادق يرتدون الزي العسكري الأخضر وعليه الأعلام اليونانية

قام الضباط بضرب أفراد المجموعة بشكل متكرر بالهراوات حيث قاموا بركلهم ولكمهم في وجوههم. رجل سوري "لم يستطع التنفس لأن الضابط ضربه مباشرة على صدره". كما أخذوا باقي متعلقات المجموعة ، "حتى الأحذية". تم تحميل حوالي 18 شخصًا في وقت واحد على متن قارب أخضر من الطراز العسكري يعمل بمحرك. يبلغ طوله حوالي مترين ضرب 4 أمتار

في الخامس عشر من مارس ، تم فصل مجموعة ترانزيت مكونة من 16 شخصًا إلى مجموعتين ودفعوا للوراء الى أماكن مختلفة . كانوا 16 شخصًا (جميعهم سوريون) يسيرون في بلغاريا عندما تم القبض عليهم حوالي الساعة 11 صباحًا. لقد ساروا لمسافة 30 كيلومترا عبر بلغاريا من النهر على الحدود قبل القبض عليهم. حيث وصف المجيبون تعرضهم للهجوم من قبل كلاب بوليسية التي كانت لحظة مرعبة لهم ، وهو الشيء الذي يتوافق مع شهادات أخرى من عمليات إعادة قسرية سابقة من بلغاريا

ثم خضع كل فرد من مجموعة العبور للتفتيش الجسدي ومصادرة متعلقاتهم. تم إجبارهم على ركوب ما يوصف بأنه سيارات جيب بها صندوق في الخلف ، ثمانية أشخاص في المرة الواحدة. سافروا لمدة ساعة في المجموع حتى وصلوا إلى الحدود. كانت القيادة متهورة وظل الجميع في الصندوق يصطدمون ببعضهم البعض. عندما وصلوا إلى الحدود ، كان هناك 4-5 ضباط آخرين يرتدون نفس زي الضباط السابقين. على الحدود ، تعرضت مجموعة العبور بالفروع والركل واللكم من قبل الضباط. تم اختزال المجموعة في سراويلهم فقط وحافي القدمين. تم وصف المكان الذي تم دفعهم فيه عبر السياج بأنه ليس بابًا "رسميًا" ، بل ثقبًا في السياج. وبهذه الطريقة ، تم إجبار مجموعة العبور على الزحف إلى تركيا

تحديث حول الوضع... اليونان

حالة إعادة قسرية لقاصر استهلت طعنًا قانونيًا

هيومن رايتس ووتش تدرك أن المسؤولين اليونانيين لجأوا إلى استخدام مستويات غير مسبوقة من العنف الحدودي ضد مجموعات العبور إلى الأراضي اليونانية. أصبحت عمليات الإعادة من جزر بحر إيجة إلى تركيا متكررة بشكل متزايد وعنيفة بشكل مقلق

في الشهر الماضي ، قدمت شبكة العمل القانوني العالمية <غلان> شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان <إي سي تي أچ ار> نيابة عن قاصر غير مصحوب بذويه ، والذي تم أخذه بين 8 و 9 سبتمبر 2020 من داخل مركز <فاثي آر اي سي > و "يخضع لـ عودة تهدد الحياة في تركيا، إلى جانب قاصر آخر"

قاد ضباط خفر السواحل السفينة إلى وسط بحر إيجه ، وأجبروا المراهقين على ركوب طوف قابل للنفخ بدون محرك وتركوهما ينجرفان من شدة البرد. جدف الأطفال " بأيديهم حتى تم إنقاذهم من قبل خفر السواحل التركي <(GLAN 2021)>

تضمنت القضية التي حفزت تقديم طلب إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طردًا جماعيًا لـ 16 طالب لجوء أفغاني إلى تركيا من قبل خفر السواحل اليوناني في 8 سبتمبر 2020 ، بينما الأطفال في القضية المذكورة أعلاه تتراوح أعمارهم بين 15 و 16 عامًا ، وصلا بنجاح إلى <فاثي ار اي سي > في ساموس. في صباح اليوم التالي قدم الطفلان نفسيهما إلى السلطات من أجل التسجيل كطالبي لجوء. لم يقتصر الأمر على حرمان كلاهما من حق الإنسان الأساسي في طلب اللجوء ، كما هو محمي في القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي (المادة 18 من ميثاق الاتحاد الأوروبي مع الاحترام الواجب لاتفاقية جنيف لعام 1951 والمادة 78 من <تي اف إي يو>، فقد تم القبض على كليهما و تم اختطافهم من معسكر فاثي من قبل ضباط يونانيين بحجة نقلهم إلى الحجر الصحي. حيث حصل عكس ذلك فقد تم وضعهم في قارب قابل للنفخ وتركوا على هذا الحال في وسط بحر إيجه

اصطحبهم الضباط إلى الميناء حيث تم إجبارهم على" الصعود على متن سفينة تابعة لخفر السواحل اليونانية ، تم تقييد أيديهم ، ومصادرة هواتفهم وأموالهم ...." . وبمجرد إنقاذهم ، "تم احتجازهم في تركيا لمدة 9 أيام ، قبل "الإفراج عنهم ، وهم معوزين وبدون دعم . <(GLAN 2021)>

التخلي عن الأطفال في البحر على متن قوارب ترقى إلى مستوى التعذيب - فن الانتهاك. بند 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والفنون. بند 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. تتعلق الشكوى المقدمة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتحدي آخر ضد ممارسات اليونان الممنهجة و المتمثلة في عمليات غير القانونية والطرد الجماعي في بحر إيجه

وحشية الشرطة ، حركة بلاتياس

كان شهر مارس نقطة تحول حاسمة في قضايا وحشية الشرطة في اليونان. على مدار العام الماضي ، استخدمت إدارة الديمقراطية الجديدة الحالية الوباء والإغلاق كذريعة لتوسيع قوة الشرطة بشكل كبير ، في حين أن العنف وانتهاكات هذه السلطات الجديدة لم يتم كبحها إلى حد كبير. جماعات حقوقية وأحزاب معارضة واتهمت الحكومة بقمع الاحتجاجات بحجة مكافحة الفيروس. اعتبارًا من بداية مارس ، قال أمين المظالم اليوناني أندرياس بوتاكيس إن التقارير حول عنف الشرطة ارتفعت بنسبة 75 في المائة خلال العام الماضي.الكثير من هذه استهدف العنف المهاجرين وطالبي اللجوء و الأعراق الأخرى ، بينما نادرًا ما تُرى الشرطة في الأحياء الحضرية الثرية

تغير هذا قليلاً في 9 مارس ، عندما انتشر مقطع فيديو للشرطة وهم يضايقون ويضربون أسرة في ضاحية نيو سميرنا الأثينية من الطبقة الوسطى. في الفيديو شوهد رجل يتعرض للضرب على الأرض من قبل عدد من الضباط وهم يصيحون " أهذا مؤلم". أدت هذه الحادثة إلى أسابيع من الاحتجاجات ضد وحشية الشرطة ، وقمع العديد منها بعنف من قبل الشرطة. وسُجن العديد من المتظاهرين ، ووردت أنباء عن شخص واحد على الأقل تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز. قال غابرييل ساكلاريديس المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية في اليونان: "إن لعنف الشرطة وإفلاتهم من العقاب سجلاً طويلاً في اليونان ولا يمكن بأي حال اعتبارهما حوادث معزولة خاصة في العام ونصف من العامين الماضيين ، و من الواضح جدًا أن هناك ارتفاعًا في هذه الحوادث <(سياسي)>

في حين أن إشكاليات الوضع واضحة - إلا أن الأمر تأزم بحالة من وحشية الشرطة في ضاحية من الطبقة الوسطى البيضاء لجذب الانتباه لإثارة الغضب العام على شكل من أشكال عنف الدولة الذي ابتليت به مجتمعات الأقليات على الأقل العام الماضي - فتحت مناقشات مهمة وأدت بالفعل إلى بعض التغييرات. و تم بناء روابط بين النضالات المهاجرة والفوضوية والنسوية وغيرها من النضالات ، مع الاعتراف بالترابط بين نضالاتها ضد دولة استبدادية بشكل متزايد. عندما سُجن الأناركي الفرنسي إيرول دون محاكمة عادلة مرة أخرى بعد مظاهرة مناهضة للعنصرية في أواخر مارس / آذار ، حيث الدعوات للتضامن ركزت على قضايا أوسع تتعلق بوحشية الشرطة ، والسجن غير القانوني وترحيل أولئك الذين تعتبرهم الدولة "غير مرغوب فيهم" بطريقة ما. جمعت مظاهرات الأحياء في جميع أنحاء المدينة في نهاية كل أسبوع من شهر مارس / آذار النضالات المحلية ضد العنصرية وكراهية الأجانب ، ووحشية الشرطة ، والإغلاق ، والسجن الجماعي - مما يدل على القتال المتصل ضد الحدود وعنف الدولة الداخلي

غلان - GLAN
إي سي تي أچ ار - ECtHR
فاثي آر اي سي - Vathy RIC
تي اف إي يو - TFEU

كرواتيا

تسبب تفجير لغم في وفيات وإصابات

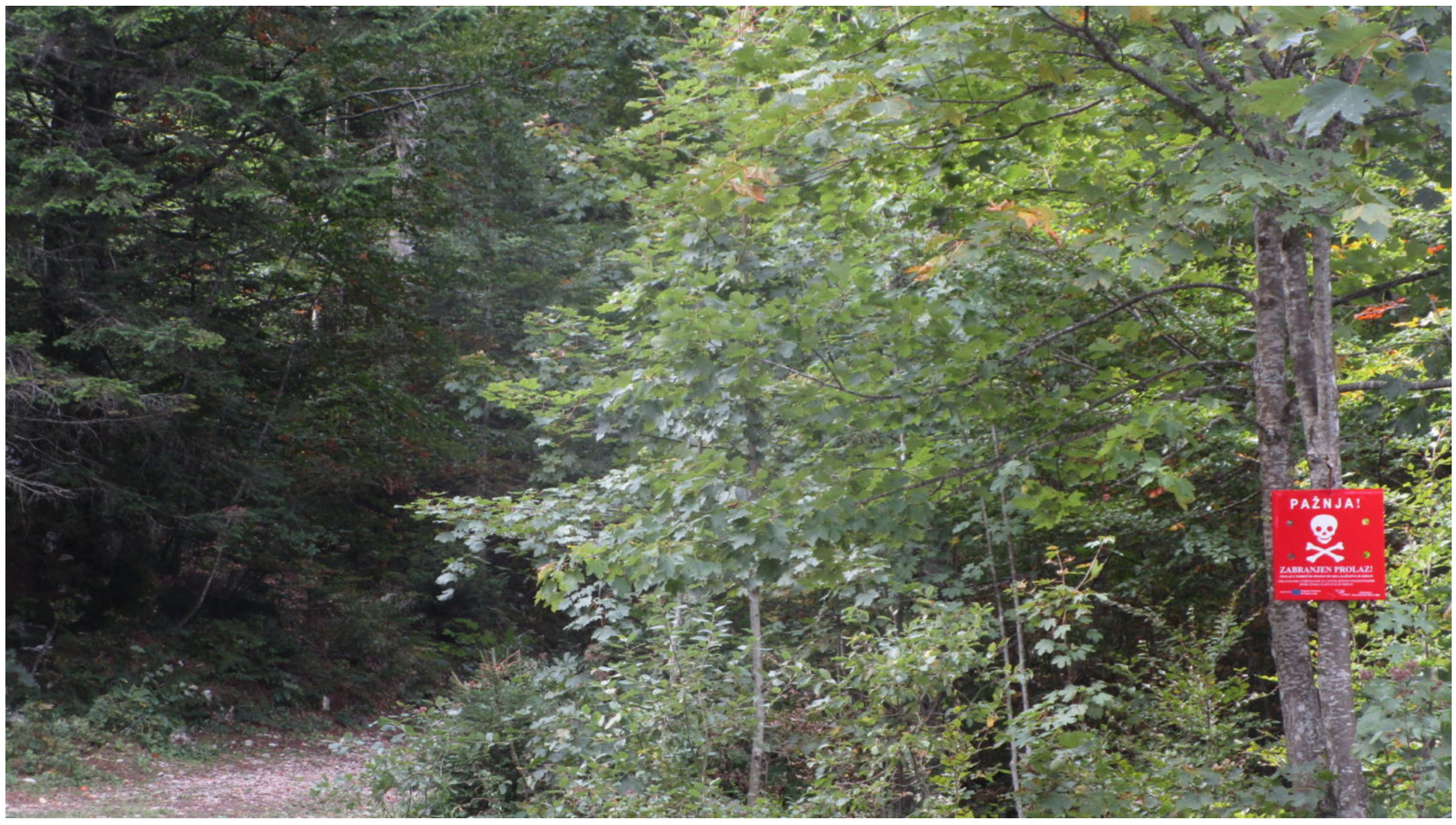

حقل ألغام على حدود البوسنة والهرسك - الموارد البشرية (المصدر: BVMN)

في الرابع من مارس ، داس فريق ترانزيت على لغم أرضي غير مكتشف أثناء رحلتهم من البوسنة والهرسك إلى كرواتيا. لا يزال عدد الجرحى غير واضح ، لكن ماركو بيشانيتش ،سابورسكو رئيس بلدية <(اچ ار أكد عضو في شبكة <"وأفاد "ار يو سيريوس> وفاة ،<(شخص واحد وإصابة أربعة آخرين ، اثنان منهم تم نقلهما <إلى المستشفى في <اوغولين
ا نزافيسنا> حيث يستشهد < فوكيلجا> مدير المستشفى< بقوله إن اثنين من الأشخاص الذين عولجوا في أوغولين كانوا من باكستان - حيث أن أصل الأعضاء الآخرين في مجموعة النقل ما زال مجهولا. ووفقًا لمهاجرين أخذت إفادات التقارير أن الشرطة وصلت إلى مكان الحادث بعد وقت قصير من الانفجار حيث أن 10 مهاجرين آخرين كانوا قد غادروا مكان الحادث بعد بحث دام ساعات يوم الجمعة

أشعر بالأسف لهؤلاء الأشخاص ، وآمل أن يتم حل مشاكل المهاجرين قريبًا ، لأنه بغض النظر عن مدى شكواهم من أنه ليس من السهل علينا التعامل مع المهاجرين ، فإن الأمر أصعب بكثير بالنسبة للمهاجرين نفسهم

وقال ماركو بييتشانيتش

لا تشارك السلطات الوطنية خطاب رئيس بلدية سابورسكو ، وأولوية الحكومة الكرواتية والاتحاد الأوروبي ليست سلامة الأشخاص المتنقلين. حيث لا يزال التركيز على تأمين الحدود أهم شيء بالنسبة لهم ، منتهكين قوانين الحماية الدولية لصالح عمليات الإعادة القسرية وطرق مراقبة الحدود التي تستخدم العنف والتعذيب. يندرج انفجار اللغم هذا ضمن قائمة الوفيات الأخرى - مثل الغرق وحوادث المرور - والتي تمثل العنف الحدودي بأقصى درجاته

اچ ار - HR
ار يو سيريوس - Are You Syrious
اوغولين - Ogulin
فوكيلجا - Vukelja
نزافيسنا - Nezavisne

سلوفينيا

اللجوء و تراجع القوانين "أزمة" جديدة

ردود الفعل المتسلسلة التي شاركت فيها سلوفينيا <(المصدر :Brush & Bow)>

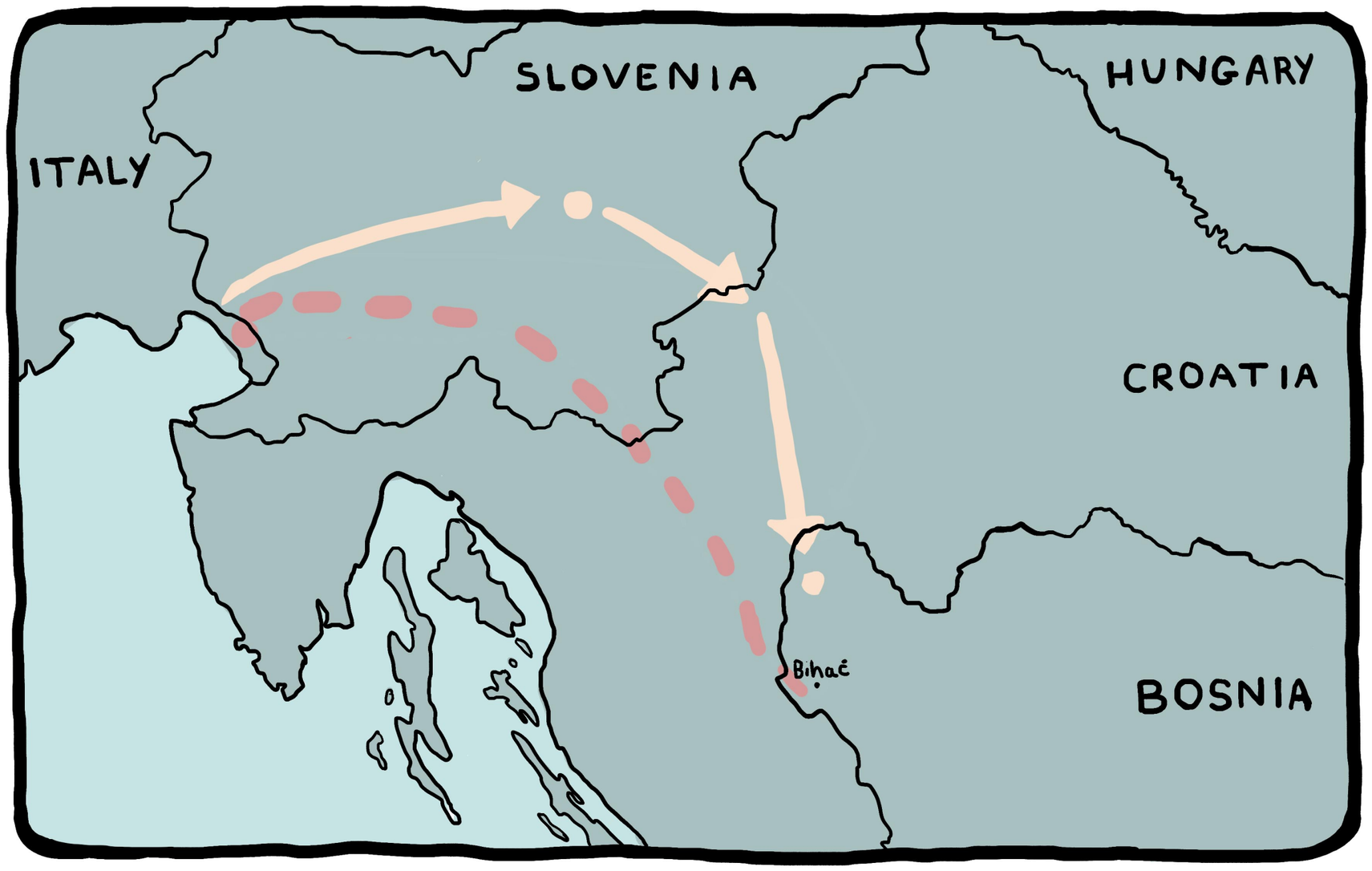

في مارس 2021 في البرلمان السلوفيني تم تعديل قانون الحماية الدولية وقانون الأجانب ، مما سبب بذلك مزيد من التدهور لوضعية المهاجرين و اللاجئين و حقوقهم في سلوفينيا

أدخلت الحكومة السلوفينية مرة أخرى تعديلات على قانون الأجانب حيث أنه يمكن أن تعلق فعليًا الحق في طلب اللجوء في سلوفينيا حق اللجوء أعلن في <10آ > المقالات و<10ب> من الأجانب وقد قدم القانون بالفعل في عام 2017، ولكن غير دستوري من قبل المحكمة الدستورية. هذه المرة أدخلت الحكومة مصطلحًا قانونيًا جديدًا مشكوكًا فيه يسمى "أزمة الهجرة المعقدة" في المادتين الشائعتين <10آ > و <10ب> من قانون الأجانب. مع تطبيق هذه التعديلات ، فإن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن مراقبة وضع الهجرة في سلوفينيا وقادرة على اقتراح طرح التصويت على إعلان "أزمة الهجرة المعقدة" للحكومة في سلوفينيا. لا توجد شروط أو مؤشرات واضحة مذكورة في القانون من شأنها أن تحدد متى ستحدث مثل هذه الأزمة. الشروط المذكورة غامضة وتصف حالة أزمة عامة ، مثل أن الأداء الفعال للدولة القانونية والرفاهية معرض للخطر ، و ضمان النظام العام والسلام في خطر ، وأن الأداء الفعال للاقتصاد مهدد

الاعتراف بـ أزمة الهجرة المعقدة" هو مسؤولية وزارة الداخلية وحدها ويمكن الموافقة عليه بأغلبية مطلقة في البرلمان. إذا حدث هذا ، فإن سلوفينيا ستغلق حدودها فعليًا أمام أولئك الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية. ستُمنح الشرطة سلطة نقل الشخص الذي عبر الحدود بشكل غير نظامي إلى الحدود وإحالته إلى البلد الذي دخل منه إلى سلوفينيا دون أي إجراءات وضمانات إجرائية. إذا أعلن شخص ما عن نيته طلب اللجوء ، فيمكن للشرطة رفض طلبه باعتباره غير مبرر وإحالته إلى البلد الذي دخل منه و يمكن القيام بذلك إذا لم تكن هناك أوجه قصور منهجية معترف بها في نظام اللجوء في البلد المذكور ولن يواجه الشخص خطر التعذيب أو سوء المعاملة عند عودته

لمشكلة هي أنه حاليًا ، في تحد للعديد من التقارير والشهادات والتحقيقات المدنية وحتى الأحكام القضائية ، لم يتم التعرف على العنف الوحشي الذي قامت به الشرطة الكرواتية ضد الأشخاص المتنقلين في سلوفينيا كتعذيب أو سوء معاملة ، وفي الواقع منذ عام 2018 تم بنجاح إعدام أكثر من 25.000 إعادة إدخال إلى كرواتيا. وقد تم الاعتراف سلوفينيا كدولة ذات العيوب البنيوية في نظام اللجوء لها مرتين من قبل المحاكم الإيطالية في جنوى وروما.علاوة على ذلك ، اعترفت بانتهاك الحق في الحصول على اللجوء وحظر الطرد الجماعي وحظر التعذيب المحكمة الإدارية السلوفينية في ديسمبر 2020، حيث لا يزال القرار النهائي معلقًا في المحكمة العليا

العديد من الشهادات والتحقيقات تظهر أيضا الشرطة السلوفينية ينفي بشكل منهجي الحق في طلب اللجوء عن طريق تجاهل طلبات اللجوء واستخدام إجراءات إعادة القبول في سلسلة الإعادة القسرية لكرواتيا. لذلك فإن التعديل الأخير لقانون الأجانب هو أحدث محاولة في مناورة قانونية بهدف إضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق الإنسان التي استمرت في الممارسة العملية دون عقاب لسنوات عديدة. حتى الآن لم يتم اتخاذ أي خطوات للطعن في التعديلات أمام المحكمة الدستورية ، على الرغم من أن التعديل يتعارض بشكل مباشر مع رأي أمين المظالم وقرار المحكمة الدستورية

البوسنة والهرسك

إغلاق المعسكرات خلال أزمة كوفيد

رسم توضيحي لمعسكر ليبا <(المصدر :Brush & Bow)>

أثرت الزيادة الهائلة في حالات كوفيد في البوسنة والهرسك خلال الشهر الماضي بشكل كبير على مجتمع العبور في كانتون أونا سانا ، لا سيما مع القيود غير المتناسبة المفروضة على حركتهم. في الخامس من مارس ، تم تسجيل أولى حالات الإصابة بفيروس كوفيد19 في مركز<تي ار سي بوريك>، الذي يضم عائلات وقصرًا غير مصحوبين بذويهم. تم العثور على إصابات بين المستفيدين وموظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في الداخل ، وتم إغلاق المخيم لاحقًا. في نهاية شهر مارس ، تم إغلاق < تي ار سي سيدرا > (مخيم عائلي آخر في يو اس سي)> بعد اكتشاف 11 حالة إيجابية من بين المستفيدين. ونتيجة لذلك ، تم فرض حظر على الدخول والخروج على جميع الناس

في مخيم ليبا لا يزال من غير الواضح عدد الحالات الإيجابية الموجودة ، على الرغم من إغلاق المخيم لعدة أيام وقالت السلطات إنه تم تسجيل 120 إصابة على الأقل خلال هذا الإغلاق القصير ، تم وضع حوالي 150 شخصًا داخل منطقة المطعم ، والتي أصبحت خيمة حجر صحي مؤقتة على الرغم من أنه لم يتم تجهيزها بأي شكل من الأشكال لهذا الغرض

كما تم الإبلاغ عن حالات مؤكدة لـ كوفيد 19 في< تي ار سي بلازوج> و <اوشيفاك> ، بالقرب من سراييفو. ومع ذلك ، تم الإبلاغ عن الحالة الأكثر مأساوية في <تي ار سي ميرال>، في فيليكا كلادوشا ، حيث تم إجراء اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل على جميع المستفيدين من المخيم المتكون من حوالي 700 شخص حيث 137 كانت إيجابية

العبور إلى الإغلاق الكامل للمخيمات ، والتهاك حرية تنقل الأشخاص العابرين ومنع تسجيل الوافدين الجدد داخل المخيمات ، بل أدى أيضًا إلى حدوث سلسلة من التدابير المتخذة عمداً لتقليل وجود الأشخاص العابرين وسط المدينة

في أوائل مارس / آذار ، أكد أعضاء المجموعة التنفيذية لتنسيق الأنشطة والإشراف على حالة المهاجرين واللاجئين في مقاطعة أونا سانا على تجديد حركة مجتمع العبور إلى المنطقة.حيث يُزعم أنه حوالي 2000 شخص يتنقلون في جامعة جنوب كاليفورنيا خارج نظام الاستقبال ويجبرون على العيش في الشوارع والمباني المهجورة. ذكرت حكومة الكانتون أنه في الأسبوعين الأولين من شهر مارس وحده ، تم تسجيل ما يقرب من 1000 وافد جديد في كانتون ، معظمهم قادمون من < تي ار سي بلازوج> و <اوشيفاك> ، أو تم إعادتهم من كرواتيا

وفي نفس الاجتماع الذي عقدته فرقة العمل المعنية بإدارة الهجرة ، تم التأكيد على الحاجة إلى فتح مخيمات جديدة على وجه السرعة في أجزاء أخرى من البوسنة والهرسك بسبب ارتفاع عدد الوافدين ، لا سيما خلال الطقس الجيد. هذا البيان رددته أيضًا وزيرة الشؤون الداخلية لجامعة جنوب كاليفورنيا ، نيرمين كلجاجيتش ، التي دعت إلى إخلاء جميع المباني المهجورة ونقل مجتمع العبور خارج كانتون

وقد أدت التدابير التقييدية المتخذة ضد مجتمع العبور ، والتي عُرِّفت بأنها "مشكلة وبائية خطيرة تتعلق بالسلامة والصحة حيث أنها تشكل خطر على السكان المحليين" ، وترتب عن هذا إلى زيادة سيطرة سلطات الشرطة في الشوارع والمباني المهجورة. و لم يؤدِ هذا إلى نشر الخوف من مجتمعات العبور المستهدفة بهذه السياسات الإقصائية فحسب ، بل أدى أيضًا إلى زيادة حالات تجريم التضامن مع المتطوعين والنشطاء الذين يدعمون هذه المجموعات

تي ار سي بلازوج - TRC Blažuj
اوشيفاك - Ušivak
تي ار سي ميرال - TRC Miral
تي ار سي بوريك - TRC Boric
تي ار سي سيدرا - TRC Sedra
يو اس سي - USC

الشرطة الحضرية في بيهاتش

مع استمرار قدوم الأشخاص إلى بيهاتش من صربيا والأجزاء الجنوبية من البوسنة والهرسك لا سيما سراييفو ، ومع تحسن الطقس ، كانت هناك تغييرات في الشرطة الحضرية. في حين كان هناك عدد قليل من عمليات الإخلاء من المباني المهجورة غير الرسمية الكبيرة ("العشوائيات") في المدينة ، وقد أفاد أولئك الذين يعيشون خارج المنطقة المركزية أن ضباط الشرطة غالباً ما يمنعونهم من دخول بيهاتش. فإذا حاولت مجموعات العبور الدخول ، فإنها تخاطر مما قد يؤدٍ إلى إعادتهم قسراً من قبل الشرطة إلى مخيم ليبا ، على بعد حوالي 25 كيلومتراً جنوب المدينة

حيث أفاد أحد الشباب مؤخرًا أنه اضطر إلى العودة لمخيم ليبا في ثلاث مناسبات منفصلة في الشهر الماضي. تقيد عمليات الإزالة هذه أن الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك القدرة على شراء الطعام واسترداد المياه والحفاظ على الاتصال بالعائلة صعب جدا مع وجود عقبات أمام الوصول إلى شبكة النت والشحن

في حالات نادرة ، كانت هناك تقارير عن عمليات نقل عنيفة إلى معسكر ليبا على وجه الخصوص ،حيث أفاد الأشخاص الذين يعيشون خارج مخيم بيهاتش بأن الشرطة طردتهم بالعنف عدة مرات. وصف أحد الأشخاص عملية الإزالة بالمدروسة من طرف دائرة الشؤون الخارجية <اس اف اي>. حضر ضابطان يرتديان الزي الرمادي برفقة آخر باللون الأزرق إلى المكان الذي كان ينام فيه واعتدوا عليه جسديًا ، بالإضافة إلى الإساءة اللفظية خلال الغارة ، و تم أيضا تطهير العديد من المنازل العشوائية الأخرى ، و تم إرسال خمسة قاصرين إلى معسكر عائلي ، بينما تم نقل ثلاثة شبان

كما أبلغ الأشخاص أثناء التنقل عن وجد تطبيق حظر تجول أكثر صرامة على غرار عامة السكان.حيث تم إيقاف الأفراد وطلب منهم العودة إلى أماكن إقامتهم في وقت مبكر تحديدا الساعة 8 مساءً الذي كان من المفترض أن يكون الساعة 9 مساءً .و تم أيضا عزلهم من الوصول إلى الخدمات بما في ذلك الدعم من طرف منظمات التضامن . في الآونة الأخيرة قامت الشرطة أيضًا بإبعاد الأشخاص أثناء التنقل من المناطق العامة مثل وسط المدينة والحدائق العامة (على الرغم من أن هذا كان بالفعل ممارسة ليست بالجديدة).حيث تم استخدام تدابير كوفيد 19 كورقة رابحة مع تكتيكات الإخلاء المنتظمة لخلق حالة معادية بشكل متزايد لمجتمعات العبور في بيهاتشإلى مخيم ليبا
اس اف اي - SFA

الظروف والعنف الداخلي في بوسانسكا بوجنا

منطقة بوجنا على حدود البوسنة والهرسك - الموارد البشرية <(المصدر: Alessio Mamo / Guardian)>

في منطقة بوجنا ، لا يزال حوالي 200-300 شخص متنقل يعيشون بالقرب من الحدود البوسنية الكرواتية. معظمهم من العائلات التي لديها أطفال صغار ، كما هو موثق في حديث مقال لصحيفة الجارديان. مع هذا القرب من الحدود ، يمكن العبور بشكل مستمر. على الرغم من أن هذا غالبًا ما يعني عدم كفاية البنية التحتية لكل من الاحتياجات اليومية والتعافي من عمليات الإرجاع القسري العنيف ، كما هو موضح في تقرير شبكة مراقبة العنف عبر الحدود الصادر في نوقمبر

يستغرق الحصول على الطعام ومنتجات النظافة ساعات من المشي ، في حين أن الوصول إلى التحويلات المالية والمستشفيات بعيد جدًا. هذه المسافة تعني أن سكان المباني المهجورة غالبًا ما يعتمدون على الدعم من خارج البلاد التي يتواجدون بها. ومع ذلك ، فقد تم حظر المساعدات الإنسانية والدعم الطبي لعدة أسابيع ، حتى من طرف هيئات أكبر مثل المنظمة الدولية للهجرة (اي او ام) من قبل الشرطة. تم إغلاق طرق الوصول إلى المناطق الحدودية من قبل الشرطة ، ولا يمكن دخول سوى السكان المحليين. مع تواصل مجموعات التضامن محاولتها دعم الأشخاص بالمواد الأساسية ، لكن توفير الطعام والملابس ومنتجات النظافة والهواتف لمجتمع العبور في بوجنا أصبح صعبًا للغاية

وفي الوقت نفسه ، عبر الحدود مباشرة ، لا تزال مجموعات العبور تواجه أعمال عنف وسرقة منتظمة على أيدي قوات الشرطة الكرواتية. تُجبر المجموعات بانتظام على التجرد من ملابسها ، وتتم إزالة هواتفهم وخزانات الطاقة الخاصة بهم. الأجهزة هي أهم الأدوات للوصول إلى الاتحاد الأوروبي ، ويتم تدميرها بشكل منهجي. تقوم الشرطة الكرواتية أيضًا بسرقة و سرقة الأموال منهم ، ويتم أخذ متعلقاتهم مثل أ كياس النوم والمعاطف والأحذية. بالتوازي مع العنف الجسدي ، فإن هذا الاستنزاف لموارد العائلات في منطقة بوجنا هو أيضًا شكل دوري من العنف و ممنهج لإبطاء المعابر الحدودية في المستقبل

إلى جانب هذا العنف المتكرر ، استضافت منطقة بوجنا أيضًا حلقات التخويف والعنف الأخيرة من قبل مجموعة من السكان المحليين. في 30 آذار / مارس ، كان صحفيان يجريان مقابلات مع مجموعة من العائلات التي تعيش في منزل مهجور على بعد 100 متر من الحدود ، لكنهم تعرضوا لهجوم من قبل السكان الغاضبين الذين أهانوهم و هددوهم . حيث قال الصحفيان أن الرجلين كانا عدوانيين للغاية وشككوا في حقهما بالتصوير في الموقع

تكرر نفس السيناريو مرة أخرى في منزل مهجور آخر ، حيث أصبح الشخص المحلي عدوانيًا وطالب العائلات الموجودة داخله بالمغادرة. قالت بعض العائلات في المنطقة أن هذا العدوان كان متكرر الحدوث ، وأن القرويين دعوا رجلاً معينًا من الحي لترهيب الناس المتواجدين بالبيت المهجور ،و يكون أحيانًا بسلاح ناري. حيث أن في هذا الحادث الذي وقع في أواخر مارس / آذار ، شوهد شخص وهو يلاحق الناس للخروج من القرفصاء ، وهي أفعال لاحظتها الشرطة المحلية لكنها لم تمنعها. نُقل العديد من السكان المحليين في وقت لاحق إلى مركز شرطة فيليكا كلادوشا واحتُجزوا هناك للاستجواب ، لكن سرعان ما أُطلق سراحهم.

اي او ام - IOM

هنغاريا

المنظمات الدولية ونظام اللجوء المجري

في 2 مارس ، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها في قضية عائلة أفغانية إيرانية كانت محتجزة في "منطقة العبور" الهنغارية روسكي. تم احتجاز الأسرة ، التي مثلتها لجنة هلسنكي المجرية ، طوال مدة إجراءات اللجوء الخاصة بهم ، وفي بعض الأحيان افتقروا إلى الطعام ، ولم يتم تزويدهم بمترجم

قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن الأسرة محتجزة بشكل غير قانوني ، وقد انضمت إلى الإجماع القانوني حول هذه القضية. هذا الحكم مهم لأنه يتوصل إلى نتيجة مختلفة مقارنة بحكم المحكمة الأوروبية المثير للجدل الصادر في نوفمبر / تشرين الثاني 2019 ، حيث وجدت المحكمة أن الاحتجاز في مناطق العبور لا يشكل حرمانًا غير قانوني من الحرية ،و يأتي هذا الانعكاس بعد عام تقريبًا من إغلاق المجر لمناطق العبور بسبب قرار محكمة العدل الأوروبية الذي نوقش في مسبقا تقارير.

تصدرت مجموعة مختلفة من المنظمات الدولية عناوين الصحف في المجر خلال الشهر الماضي. وأدانت المفوضية استمرار النظام القانوني الذي يدعم عمليات الإعادة القسرية التي مارستها هنغاريا. على وجه الخصوص ، وسعت المجر مرة أخرى "الوضع المتأزم بسبب الهجرة الجماعية" على الرغم من انخفاض أعداد الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي. في ظل هذه الحالة المتأزمة ، يتم إضفاء الشرعية على عمليات الإعادة محليًا على الرغم من أن محكمة العدل الأوروبية أوضحة أنها تنتهك القانون الدولي. في تناقض صارخ مع هذه الإدانة ، تقوم المفوضية بتوسيع وجودها في المجر. خلال حفل قص الشريط لافتتاح مكاتب جديدة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، حيث أدلى وزير الخارجية المجري بيتر سيجارتو بادعاءات عنصرية تربط بين الهجرة والإرهاب. وفي هذا السياق شكر لورنزو باسكوالي ، رئيس مفوضية شؤون اللاجئين في المجر الحكومة المجرية على دعمها المستمر

يُظهر كلا المثالين الدور المتناقض الذي تلعبه المنظمات الدولية في قمع وإضفاء الطابع الأمني على حدود الاتحاد الأوروبي. قمن ناحية ، يمكن للقضاء الاستراتيجي والبيانات الرسمية الضغط على الحكومات لتحسين طريقتها. من ناحية أخرى ، تعتمد المنظمات الدولية في نهاية المطاف على الحكومات الوطنية ويمكن أن تصبح جهات فاعلة قمعية في حد ذاتها من خلال توفير الدعم القانوني والسردي لسياسات التحويل الخارجي والتوريق

إيطاليا

كوفيد19 والوافدين الجدد

خلال شهر مارس ، بدأت مجموعات العبور ببطء مرة أخرى في الوصول إلى تريبستيا بإيطاليا بعد شهور من انخفاض عدد الوافدين.حيث أنه في معظم الأوقات كان الناس يصلون إلى بيازا ليبيرتا
حيث تعمل <لينيا دي أومبرا> و <سترادا سي كورا>) يوميًا) في مجموعات صغيرة من 3 إلى 5 أفراد. بحلول نهاية الشهر، كان ما يقرب من 100 شخص قد مروا عبر الميدان طلباً للدعم. تم تسجيل زيادة معينة أيضًا في مرافق الحجر الصحي لـ كوفيد 19

على الرغم من أن تريبستيا والمنطقة المحيطة بها تعتبر منطقة حمراء لـكوفيد19 في إيطاليا (إلى جانب معظم أنحاء البلاد) ، يبدو أن الناس قادرون على العبور ومتابعة رحلتهم. يختلف هذا عن الوضع الذي حدث في عام 2020 عندما كانت المنطقة الحمراء تعني وقف المواصلات وفرض حظر على مغادرة المدينة

يبدو أن فندق <الابارادا> ، وهو مركز تقوده كاريتاس حيث يوفر أماكن إقامة شتوية ، لا يعمل حاليًا. إلى جانب ذلك ، هناك نقص أكبر في المعلومات أو توفير المعلومات
للأشخاص الذين يصلون إلى تريبستي ، مما يزيد من التأثير على مشكلة التشرد في الشوارع. على الأقل فيما يتعلق بعمليات الإعادة القسرية غير القانونية ، حيث كان هناك تأجيل طفيف ، ولم ترد تقارير أخرى عن عمليات الإعادة القسرية من تريبستي في الأسابيع الماضية. قد يكون القرار الأخير لمحكمة روما عاملاً مؤثرًا ، حيث يضغط على السلطات الإيطالية لتعليق النشاط في الوقت الحالي

خلال شهر مارس ، استمر التحقيق مع جيان أندريا فرانشي (نائب رئيس شركة لينيا دومبرا). حيث أعادت الشرطة متعلقاته الشخصية وبتمويل جماعي كان من الممكن جمع تبرعات لتغطية النفقات القانونية. ومع ذلك ، انتهى الشهر بحالة غير مقبولة ومقلقة حيث : تم نقش صليب معقوف على باب المصعد بالأرض حيث يقع مقر لينيا دومبرا (وهو أيضًا منزل جيان أندريا فرانشي ولورينا فورناسير). هنا في جميع الاحتمالات ، يكون هذا بمثابة تخويف من قبل الجماعات اليمينية المتطرفة في تريبستيا تجاه أولئك الذين يدعمون الأشخاص المتنقلين.

الابارادا - Alabarda*
لينيا دي أومبرا - Linea d'Ombra *
ستراداسي كورا - Strada Si.Cura *

إطلالة على مدينة تريبستي <(المصدر
:Brush & Bow)>

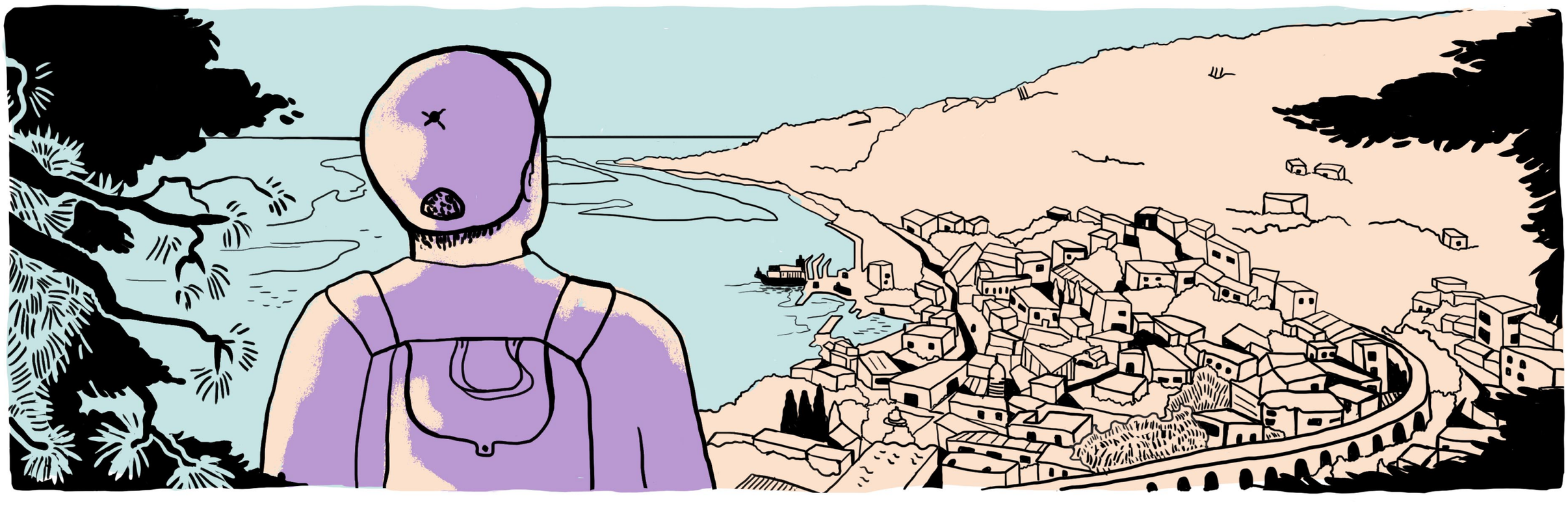

مسرد التقارير ، مارس 2021

سجلت شبكة مراقبة العنف عبر الحدود 31 حالة إعادة قسرية في مارس ، أثرت على 671 شخصًا أثناء التنقل. وكان من بين المتضررين من هذه الحوادث رجال ونساء وأطفال مع أولياء أمور وأطفال غير مصحوبين بذويهم. كما أنهم يمثلون مجموعة ديموغرافية واسعة ، بما في ذلك أشخاص من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وفلسطين والعراق وسوريا وإيران والكويت وكردستان وباكستان وبنغلاديش وأفغانستان

عمليات إعادة قسرية إلى صربيا سلسلة واحدة من سلوفينيا ، وسلسلة واحدة من كرواتيا ، وواحدة من المجر 4
وواحدة من رومانيا
إعادة قسرية إلى البوسنة والهرسك (سلاسل من سلوفينيا ، و 12 من كرواتيا 15
(عمليات إعادة قسرية إلى اليونان من إيطاليا ، 2 من ألبانيا ، و 1 من مقدونيا الشمالية 4
عمليات إعادة قسرية إلى تركيا سلسلتان من بلغاريا ، و 2 مباشرة من بلغاريا ، و 4 من اليونان 8

المجر إلى صربيا					
1.1	2 مارس	15 مارس	أفغانستان	1	1.1
رومانيا إلى صربيا					
2.1	4 مارس	12 مارس	أفغانستان	30	2.1
سلوفينيا إلى صربيا					
3.1	14 مارس	20 مارس	أفغانستان وباكستان	4	3.1
كرواتيا إلى صربيا					
4.1	11 مارس	16 مارس	باكستان	3	4.1
سلوفينيا إلى البوسنة والهرسك					
5.1	2 مارس	4 مارس	أفغانستان	4	5.1
5.2	5 مارس	8 مارس	باكستان	3	5.2
5.3	8 مارس	14 مارس	الجزائر ، المغرب	3	5.3
كرواتيا إلى البوسنة والهرسك					6.1
6.1	24 فبراير	18 مارس	أفغانستان	5	6.2
6.2	26 فبراير	18 مارس	أفغانستان ، إيران	12	6.3
6.3	5 مارس	15 مارس	أفغانستان	5	6.4
6.4	5 مارس	15 مارس	أفغانستان	1	6.5
6.5	6 مارس	11 مارس	بنغلاديش وباكستان وأفغانستان	35	6 .6
6. 6	7 مارس	10 مارس	الجزائر	2	6.7
6.7	9 مارس	15 مارس	أفغانستان	30	6.8
6.8	8 مارس	2 أبريل	أفغانستان وسوريا والكويت	4	6.9
6.9	18 مارس	31 مارس	كردستان	5	6.10
6.1	28 مارس	30 مارس	أفغانستان	100	6.11
6.11	29 مارس	30 مارس	أفغانستان	17	6.12
6.12	31 مارس	1 أبريل	أفغانستان	3	

إيطاليا إلى اليونان				
7.1	30 مارس	1 أبريل	أفغانستان	1
ألبانيا إلى اليونان				
8.1	5 فبراير	12 مارس	المغرب ، الجزائر ، مصر	60
8.2	5 فبراير	15 فبراير	المغرب ، الجزائر	50
مقدونيا الشمالية إلى اليونان				
9.1	10 فبراير	16 فبراير	أفغانستان ، باكستان ، بنغلاديش	12
بلغاريا إلى تركيا (عبر اليونان)				
10.1	1 مارس	2 مارس	فلسطين ، سوريا ، العراق ، المغرب ، مصر	60
10.2	10 مارس	11 مارس	سوريا ، المغرب ، أفغانستان ، العراق ، إيران ، تونس ، ليبيا ، الجزائر	55
بلغاريا إلى تركيا (مباشر)				
11.1	24 مارس	25 مارس	المغرب	1
11.2	15 مارس	16 مارس	سوريا	8
اليونان إلى تركيا				
12.1	3 مارس	3 مارس	أفغانستان، سوريا، العراق، المغرب، تونس	50
12.2	4 مارس	5 مارس	تونس	1
12.3	6 مارس	7 مارس	المغرب، تونس، العراق، سوريا، أفغانستان، باكستان	36
12.4	6 مارس	7 مارس	سورية والمغرب وأفغانستان وباكستان والعراق وإيران وتونس وليبيا ولبنان،مصر	70

7.1
8.1
8.2
9.1
10.1
10.2
11.1
11.2
12.1
12.2
12.3
12.4

بنية الشبكة والاتصال

ومقرها
<BVMN>
حيث تقوم على المشاركة الأفقية للمنظمات الأعضاء في مجال التوثيق والمناصرة والإعلام والتحقيق . و تتلقى الشبكة الأموال من خلال المنح الخيرية والتبرعات من الداعمين. تغطي الأموال بشكل أساسي إعانات النقل للمتطوعين في الميدان وتكاليف الموظفين

لمتابعة المزيد عن شبكة مراقبة العنف عبر الحدود ، تحقق من موقعنا على الإنترنت للحصول على أرشيف الشهادات بالكامل والتقارير الشهرية السابقة والمواد الإخبارية المنتظمة. لمتابعتنا على وسائل التواصل الاجتماعي
تابعنا على
< Twitter handleBorder_Violence>
وعلى
<Facebook>
لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير أو المزيد حول كيفية المشاركة ، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على
<mail@borderviolence.eu>
لطلبات الصحافة والإعلام ، يرجى الاتصال ب .
<press@borderviolence.eu>

Border Violence
Monitoring Network